الأنباء
الاحد 1 مارس 2015

توقع زيادة إصدارات الصكوك لـ 100 مليار دولار سنوياً

المطوع: القيام بعمليات استحواذ استراتيجية لبناء «التمويل الخليجي»

قال رئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الخليجي «GFH» د.أحمد المطوع، إن البحرين كانت وستبقى مركزا مهما للتمويل الإسلامي على الرغم من منافسة مراكز عالمية أخرى على المستوى الإقليمي والعالمي، لافتا إلى وجود أكثر من 30 مؤسسة مالية إسلامية في مملكة البحرين مستمرة بسبب التسهيلات والدعم الذي تتلقاه من مصرف البحرين المركزي، ومؤكدا تعزيز البحرين لمكانتها في هذا المجال بعد الأزمة المالية العالمية بسبب تطوير بيئة العمل الصيرفي من ناحية التشريعات الصادرة من المصرف المركزي بالتوافق مع تعليمات اتفاقية بازل.

وتوقع المطوع، في تصريح على هامش المنتدى، زيادة إصدارات الصكوك التي وصلت إلى 100 مليار دولار سنويا على المدى الطويل وإقبال المستثمرين عليها، مشيرا إلى تباطؤ هذا الأمر على المدى القصير بسبب انخفاض أسعار النفط التي أكد بأنها ليست ذات تأثير على أعمال GFH.

وبين المطوع بأن التمويل الإسلامي هو النموذج الرئيسي في بعض الأسواق حاليا كالسوق الماليزي، مشيرا إلى وجوب تقديم هذه القطاع خدمات ومنتجات جديدة للعملاء ليصبح نموذجا رئيسيا في أسواق أخرى خاصة في ظل توفر السيولة في دول مجلس التعاون.

وردا على وضع GFH الحالي واستراتيجيتها المستقبلية، قال د.المطوع إن المجموعة خرجت من الأزمة المالية بشكل أفضل بكثير حيث تمت إعادة هيكلة الميزانية العمومية للمجموعة، مؤكدا بأن وضع السيولة والأسهم في المجموعة أقوى عما كانت عليه قبل الأزمة.

وبالنسبة للاستراتيجية، بين د.المطوع بأنه قد تم الإعلان عنها في مؤتمر إطلاق الهوية الجديدة للمجموعة حيث تحول بيت التمويل الخليجي إلى مجموعة GFH المالية لتشمل مجالات متنوعة مثل إدارة الأصول، إدارة الثروات، الصيرفة التجارية والتطوير العقاري، مبينا أنه من أهم أولويات GFH الحالية إتمام الاستحواذ على بعض المؤسسات المالية لبناء المجموعة بالإضافة إلى تقديم منتجات استثمارية جديدة في قطاع الملكية الخاصة والعمليات العقارية في دول مجلس التعاون، اوروبا والولايات المتحدة، مبينا أن المجموعة قامت خلال عام 2014 بالاستحواذ على مدرسة خاصة في دبي ومجموعة عقارات في أميركا بما يلبي حاجة المستثمرين في توفير عائد سنوي جيد، مؤكدا أن المجموعة تسعى إلى إدارة وتسليم مشاريع البنية التحتية الضخمة التي تقوم بها في كل من البحرين، الهند، تونس، دبي والمغرب، وأنها تبحث عن فرص استثمارية بعيدة عن المناطق التي تحمل مخاطر جيوسياسية أو تتأثر بها.

د.احمد المطوع

مجموعة «فاتف» أشادت بجهود الكويت في مكافحة وتمويل الإرهاب

رفع الكويت من القائمة السوداء لتمويل الإرهاب

أعلن وزير المالية أنس الصالح عن إصدار مجموعة العمل المالي «فاتف» المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بيانا أكدت فيه تلبية الكويت للتعهدات التي سبق أبرامها في العام 2012 لتعزيز نظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أنس الصالح

وقال الوزير الصالح في بيان صحافي ان هذا الأمر يعني استبعاد الكويت من قائمة المراجعة المنبثقة عن مجموعة فاتف مما يعد إنجازا مهما يعكس اطمئنان المجتمع الدولي إلى توافر بيئة تشريعية متكاملة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تستند بشكل أساسي إلى القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.

وشدد الصالح على ان الكويت كانت من أوليات دول المنطقة في تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح والتي صدرت عن مجموعة فاتف في العام 2012، حيث غطى القانون رقم 2013/106 تلك المعايير بشكل شامل.

وجدد الصالح التزام الكويت بتنفيذ هذه التعهدات والتركيز على فاعلية التطبيق، حيث اشار إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يتولى رئاستها رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية، وهي وحدة ذات استقلال مالي وإداري تخضع لإشراف وزير المالية، مشيرا إلى جهود باقي أعضاء اللجنة الوطنية في سبيل استيفاء متطلبات تفعيل القوانين والقرارات الوزارية والتعليمات ذات العلاقة بهذا الموضوع المهم.

وأعرب الصالح عن ارتياحه لهذا الإنجاز المهم والذي يأتي تماشيا مع توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في السعي إلى خلق مناخ استثماري صحي، حصيف ومنظم يساهم في تحويل الكويت إلى مركزاً ماليا.

يذكر ان الكويت قد خضعت في العام 2010 للتقييم المتبادل لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والذي أسفر عن أوجه قصور في نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، حيث بذلت الكويت جهودا مكثفة للارتقاء في التشريعات والنظم القائمة من خلال إصدار حزمة من التشريعات والقرارات الوزارية والتعليمات من الجهات ذات العلاقة مما ساهم في تعزيز نظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع أعضائها رسم إستراتيجية عمل متكاملة للفترة المقبلة مع إطلاق برنامج طموح لتقييم المخاطر على المستوى الوطني، وكذا تعزيز سبل التعاون الوطني والدولي لمكافحة هذه الظاهرة الآثمة.

ينطلق 8 مارس برعاية نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة

مؤتمر «مستقبل السوق المالي» يطرح مبادرة وطنية لتوفير ضمانات تطوير السوق ومعالجة الاختلالات

للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008 يتم طرح ملف تطوير السوق المالي ومستقبل البورصة الكويتية في مؤتمر «مستقبل السوق المالي» الذي يجمع نخبة من رواد العمل المالي الاستثماري وخبراء اقتصاديين وبمشاركة من الجمعية الاقتصادية الكويتية برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة المشرف على هيئة أسواق المال د.عبد المحسن المدعج في شيراتون الكويت 8 مارس المقبل.

وسيقدم المؤتمر مبادرة وطنية تمثل وثيقة عمل اقتصادية وخارطة طريق من شأنها معالجة حالة الركود التي تخيم على السوق المالي عموما في ظل تباطؤ معدلات النمو والمؤشرات السلبية التي تخيم على أداء السوق المالي وافتقاره للتنوع في الإصدارات والأدوات المالية الحديثة التي يقود مبادرتها القطاع الخاص ومن شأنها أن تنعكس على تعدد الفرص المتاحة في سوق الأوراق المالية وتحسن من سائلية السوق في ضوء تراجع فاعلية الأدوات البدائية المتاحة حاليا كالأجل والبيوع المستقبلية، ما أدى إلى هجرة الأموال نحو الأسواق الخارجية في ظل حالة الجمود تربو على سبع سنوات علت فيها كثرة القيود وقلة الفرص وضعف مستويات النمو وتكدس السيولة في الودائع.

د.عبد المحسن المدعج

وقالت اللجنة التنظيمية العليا إن المؤتمر سيطرح مقترحا يتضمن إعداد خطة عمل تنموية تهدف إلى النهوض بالسوق الرأسمالي الكويتي بمشاركة واسعة من بعض الجهات الحكومية المليئة بالسيولة وتفعيل مشاركتهم بشكل أوسع في الاقتصاد بما يعمل على تحسين أدائه وأداء السوق المالي وبما يحسن بيئة العمل الاستثمارية.

ويفتح المؤتمر لأول مرة ملف تحفيز الشركات المالية نحو ابتكار وتقديم مختلف الأدوات المالية الاستثمارية المتاحة عالميا وإقليميا والتي تراها مناسبة لها ولعملائها. للتوسع بالأدوات الاستثمارية التي تشجع على الاستثمار وتزيد من سائلية السوق وتفتح الباب أمام مؤسسية العمل الاستثماري والاستفادة من تجربة البنك المركزي مع البنوك المحلية في شأن حرية التنافس في الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك للعملاء والتي قادت إلى تطوير السوق المصرفية واستفاد العملاء من التنوع الهائل في هذه المنتجات والخدمات. فيما يراقب «المركزي» ويقنن الموافقات على تلك المنتجات والخدمات المصرفية.

أيضا فتح سقف التحرك أمام الشركات المالية في تقدير المخاطر فيما تراه من أدوات مالية وخدمات استثمارية بما يحفز على الإبداع في الخدمات والتنوع فيها بحرية وتحت رقابة الأجهزة المالية الرقابية المعنية، وحصر ملف التطوير الذي يتنقل بين الجهات الرسمية بيد الشركات المالية لما تملكه من خبرات أوسع على تلبية رغبات عملائها والمساهمة في التطوير والابتكار بالتعاون مع البنوك، فيما الجهات الرقابية والإشرافية تراقب وتشرع وتنظم وتمنح التراخيص اللازمة.

وأكد البيان على أن إحياء السوق المالي الكويتي من خلال مبادرة شاملة وخطة خمسية ترتكز على تسويق السوق لجذب شركات كبرى وتوفير الضمانات اللازمة للصناديق الإقليمية والعالمية للعمل تحت مظلة الشفافية وتخيف القيود الإجرائية الروتينية لتحويل السوق المالي مركزا لتراخيص الأدوات المالية الحديثة وتداولها واتساع رقعة الفرص والأدوات الاستثمارية طويلة الأجل وذات العوائد الثابتة والمضمونة أو منخفضة المخاطر لجذب كبار المستثمرين والشركات الرائدة في الإصدارات إقليميا وعالميا للعمل من الكويت بمشاركة شركات محلية وبنوك بما يطور مفاهيم عمل البنوك الاستثمارية الشاملة.

ويمثل المؤتمر فرصة لإعادة صياغة وبلورة العوائق والتحديات ووضع الحلول العملية والمناسبة للمرحلة المستقبلية التي تتطلب وضوحا في الرؤية وتحديدا للأهداف ضمن حزمة سياسات مالية متقدمة ستقدم إلى الجهات الرسمية على الحكومة تهيئة البيئة المناسبة للوصول إلى تحقيق تلك الرؤية للحاق بركب المراكز المالية في العالم.

«الأولى للوساطة»: ترقب التوزيعات يدعم استقرار الأسهم القيادية

قالت شركة الأولى للوساطة إن سوق الكويت للأوراق المالية استهل تعاملات الأسبوع الماضي بالتراجع، ليسجل بذلك تراجعات للجلسة السادسة على التوالي وسط انخفاض مستويات السيولة النقدية المتداولة.

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الثلاثاء الماضي على انخفاض مؤشره السعري بواقع 10,3 نقاط ليبلغ مستوى 6601 نقطة بينما ارتفع الوزني و(كويت 15) بواقع 0,12 و1,63 نقطة على التوالي.

وبينت «الأولى للوساطة» في تقريرها الأسبوعي، انه في الوقت الذي تراجعت فيه معظم أسواق الأسهم الخليجية في جلسة الاثنين بعد نزول أسعار النفط من جديد، صعدت بورصة الكويت بدعم من جميع مؤشرات السوق، وسط اعلانات بعض الشركات عن توزيعات نقدية وتراجع الضغوطات التي تعرضت لها بعض الاسهم القيادية في الجلسة الاولى.

كما ان نشاط بعض صناع السوق وان جاء بحذر واقل من الطموح خلال الجلسة الثانية الا انه ساعد نسبيا في دعم استقرار المؤشرين الوزني وكويت 15، فيما أنهى المؤشر السعري جلسات الأسبوع الماضي على تراجع وسط صعود المؤشرين الوزني وكويت 15.

وأضافت الشركة انه غلب على جلسات الأسبوع الماضي التي اقتصرت تعاملاته على 3 جلسات فقط موجة من المضاربات والبيع خصوصا من قبل الأفراد والمضاربين، بينما بعض الأسهم القيادية شهدت استقطابا من مستثمرين مدفوعين بالتحرك على الاستفادة من التوزيعات النقدية من الأرباح لهذه الاسهم خصوصا مع قرب موعد انعقاد جمعياتها العمومية عن العام الماضي، في حين استمرت حالة التذبذبات تقود المؤشرات في وقت غاب فيه التركيز على بناء المراكز الاستثمارية الرئيسية.

وعادت الأسهم الشعبية وتحديدا دون الـ 100 فلس إلى الواجهة، مقابل تراجع الطلب على الأسهم التشغيلية، خصوصا في ظل غياب المحفزات الفنية الداعمة لهذه الأسهم، ومع تباطؤ حركة المحافظ وصناع السوق الرئيسيين الذين قرروا على ما يبدو تخفيض تعاملاتهم في السوق خلال هذا الأسبوع في ظل الاقبال الضعيف على الأسهم التشغيلية.

وافاد التقرير بأن الشراء الانتقائي صوب الأسهم القيادية استمر في عموم القطاعات المدرجة لاسيما تلك المكونة لمؤشر (كويت 15) فيما استمر اداء بعض الأسهم التشغيلية على نشاطه خصوصا في قطاع الاتصالات.

وعلى العموم يمكن القول ان تدني أحجام التداولات في تعاملات الأسبوع الماضي يشير إلى استمرار توخي الحذر من جانب المستثمرين، مع اقتراب عطلة الأعياد الوطنية، حيث يفضل غالبية المستثمرين افراد ومحافظ الاحتفاظ بالسيولة النقدية في مثل هذه الأوقات، خصوصا من الذين يسعون إلي بناء مراكز استثمارية متوسطة وطويلة الأجل ومن الأفراد الذي يفضلون التداول السريع في البيع والشراء.

بـ «أفضل الخدمات الاستثمارية في مجال إدارة العقارات الدولية لعام 2014»

مجموعة «اتش.ام.جي للعقارات» مرشحة لنيل جائزة من شركة «الرأس المال التمويلية الدولية»

اختارت شركة «الرأس المال التمويلية الدولية»، ومقرها لندن، مجموعة «اتش.ام.جي للعقارات» ضمن قائمة أفضل أربع مجموعات عقارية مرشحة لنيل جائزة «أفضل الخدمات الاستثمارية في مجال إدارة العقارات الدولية لعام 2014»، وذلك من بين 100 شركة ومجموعة عقارية كانت مرشحة لنيل هذه الجائزة.

رائد برجاس

ومن المرتقب أن يتم الإعلان عن الاسم الفائز بالجائزة خلال الفترة القادمة، وذلك بناء على نتائج عملية التصويت، التي تشارك فيها أهم المؤسسات الدولية منها «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي».

أما بالنسبة إلى المعايير المعتمدة لنيل الجائزة، فتقوم على أسس عديدة من بينها قوة الشركات، الابتكار، الاستدامة، الأداء المالي، كفاءة الموظفين، قيادة السوق، احتياجات البنية التحتية، حساسية المجتمع المحلي، الموقع، نقل واستخدام الخبرة والتكنولوجيا، وغيرها من العوامل التي تجعل من المؤسسة ريادية ومتميزة في مجال العقار والتطوير العقاري.

وفي هذا الإطار، صرح الرئيس التنفيذي في مجموعة «اتش.ام.جي للعقارات» رائد برجاس، قائلا: «ان اختيار المجموعة لتكون في مقدمة المجموعات والشركات العقارية العالمية المؤهلة لنيل الجائزة، هو بحد ذاته إنجاز كبير ومهم، بالمقارنة مع الوجود الفعلي لمجموعتنا في سوق العقار والتطوير العقاري العالمي».

وشدد برجاس على أن هدف مجموعة «اتش.ام.جي للعقارات» منذ تأسيسها، هو الوفاء بالتزاماتها وإرضاء عملائها، هذا إلى جانب تقديم الجودة ووسائل الرفاهية الكاملة لجميع عملائها سواء في العالم العربي أو على المستويين الإقليمي والدولي، معتبرا أن «دخول مجموعتنا قائمة المنافسة الجدية من بين 100 مجموعة عقارية عالمية، يعني أننا نسير في الاتجاه الصحيح، وهذا ما يحتم علينا الاستمرار على ذات النهج الذي أهلنا أن نصل إلى ما نحن عليه اليوم، في قطاع العقار والتطوير العقاري».

والجدير بالذكر أن مجموعة «اتش.ام.جي للعقارات» تقدم خدمات عقارية وسكنية واستثمارية، وخدمات تطوير عقاري في كل من الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، بالإضافة إلى إسبانيا، كما توفر جميع خدمات التسجيل العقاري وتسليم وثائق الملكية والأوراق القانونية المرفقة في مكتب البلد الذي يتم فيه إتمام عملية الشراء والبيع باحترافية وأمان.

«مكسب» تبيع نصف مشروع «تلال البوسنة»

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة مكسب لإدارة المشاريع الكويتية عبدالله الهران ان الشركة نجحت في تحقيق مبيعات تبلغ 50٪ من مشروع «تلال البوسنة» الواقع في مدينة سراييڤو بالبوسنة والذي طرحته الشركة لعملائها في السوق الكويتي مؤخرا، مشيرا إلى ان المبيعات في هذه الوقت القياسي تمثل مؤشرا مهما يؤكد ارتفاع شهية شراء العقارات في البوسنة لدى الكويتيين من جهة، كما تؤشر المبيعات إلى المزايا التي يتمتع بها مشروع تلال البوسنة وهو عبارة عن أراض سكنية بمساحات تتراوح بين 500 و600 متر مربع تبعد عن وسط مدينة سراييڤو نحو 7 كيلومترات فقط وعن مركز المدينة القديمة ومطار سراييڤو نحو 12 كيلو مترا فقط وتتميز الأراضي الصالحة للبناء بموقعها القريب من جميع الخدمات والمرافق، كما ان هذه الأراضي مهيأة ومسورة مع جميع الخدمات من غاز وكهرباء وماء فيما توفر الشركة إمكانية البناء إذا اقتضت الحاجة.

عبدالله الهران

وأوضح في تصريح صحافي ان البوسنة تتمتع بجميع الإمكانيات الجاذبة للسياحة والاستثمار خصوصا في القطاع العقاري الذي يحمل فرصا للنمو، حيث يمنح هذا القطاع للمستثمر عوائد جيدة فضلا عن نمو هذه العوائد على أساس سنوي إلى جانب الأسعار التنافسية، حيث ان العقارات في البوسنة مازالت في مستويات مغرية بالشراء والاستثمار وعلى الصعيد السياحي تمتلك البوسنة تضاريس متنوعة بين الجبال الشاهقة والسهول المترامية والسواحل الدافئة والأنهار بحيث ترضي جميع الأذواق، وإلى جانب هذا الجمال الطبيعي تتميز البوسنة بعراقة تاريخها، حيث تضم العديد من الأماكن التاريخية والأسواق المكتظة بالسلع الرخيصة التي يتم تصنيعها في البوسنة حسب مواصفات الماركات العالمية من ملابس ومنتجات جلدية ويصدر القسم الأكبر منها للسوق الأوروبية المشتركة.

ENERGY HOUSE
The Energy House Holding Co. شركة بيت الطاقة القابضة

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة بيت الطاقة القابضة

يسر مجلس إدارة شركة بيت الطاقة القابضة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 18 مارس 2015 في تمام الساعة 10:30 صباحاً بمقر الشركة - شرق، برج الراية (2) شارع عبدالعزيز حمد الصقر، الطابق 25.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في شرق – برج أحمد – شارع الخليج العربي- الطابق الخامس – هاتف رقم: 22464565، وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع ومعهم شهادات الأسهم لاستلام بطاقة حضور الاجتماع وجدول الأعمال.

مجلس الإدارة

www.energyhouse.com.kw